إصلاح الأمم المتحدة W= حرية العيش بكرامة

بيان لمنظمة العفو الدولية مقدم إلى جلسات الاستماع غير الرسمية التفاعلية للجمعية العامة
للأمم المتحدة مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

ترحب منظمة العفو الدولية بالاعتراف الواضح في "مسودة وثيقة النتائج" بأن حقوق الإنسان هي أحد أعمدة نظام الأمم المتحدة، إلى جانب التنمية والأمن. ونتبنى فكرة أنه من غير الممكن التمتع بالتنمية والأمن ما لم تحترم حقوق الإنسان. وهذا الاحترام يجب أن يكون كاملاً وأن ينطبق على حقوق المرأة الرجل، على قدم المساواة.

بيد أنه من غير الواضح في مسودة وثيقة النتائج أن حقوق الإنسان تشكل الأساس للعديد من القرارات التي سيتبناها رؤساء الدول والحكومات في سبتمبر/أيلول. فاجتثاث الفقر، وحصول الجميع على التعليم الأساسي الشامل، وتمتع المرأة بحقوقها على نحو كامل، والعناصر الأساسية للديمقراطية جميعها حقوق مكرسة في مواد محددة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويتعين أن توضِّح وثيقة النتائج لشهر سبتمبر/أيلول أن حقوق الإنسان هي الأساس للعديد من الجهود المبذولة لتحقيق الحرية من الحاجة، والحرية من الخوف، وحرية العيش بكرامة.

إن قمة سبتمبر/أيلول تشكل فرصة فريدة للقيام بذلك على وجه الدقة، ولخلق نظام قوي وأكثر شمولاً لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. فحقوق الإنسان قيم ومبادئ مهمة، بيد أنها كذلك تعهدات وواجبات لا يجوز التخلي عنها من جانب الحكومات، وتجسدت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي معاهدات حقوق الإنسان التي دخلت الدول أطرافاً فيها. ولذا، فإننا نحث جميع الحكومات على أن تقوم في سبتمبر/أيلول بما يلي:

- التأكيد مجدداً، وبلا غموض، على تعهداتها حيال حقوق الإنسان التي الزمت نفسها بها بملء إرادتها على مدار السنوات الستين المنصرمة، ابتداء من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛
- التعهد بأن لا تألو جهداً في حماية التمتع الكامل من قبل كل شخص بجميع حقوق الإنسان، من دون تمييز من أي نوع كان؛
- التعهد باتخاذ خطوات قابلة للقياس نحو الإنفاذ الكامل لواجباتها بمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع اتفاقيات حقوق الإنسان التي دخلت طرفاً فيها؛
- التعهد بالقيام بجهد منسق للوصول إلى التقيد الكامل على صعيد العالم بأسره بالمعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وبالبروتوكولات الملحقة بها بحلول العام OMNR؛
- دعوة الأمين العام وجميع هيئات صنع القرار في الأمم المتحدة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لإدماج حقوق الإنسان كملمح رئيسي من ملامح السياسات والقرارات التي تعتمدها؛
- التعهد بوضع حد لإفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم التي يطالها القانون الدولي من العقاب، والتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من المحاكم الدولية الخاصة، ودعوة جميع الدول إلى أن تصبح طرفاً في قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛
- دعم خطة عمل المفوض السامي لحقوق الإنسان والالتزام بمضاعفة الميزانية العامة لمكتب المفوض السامي خلال خمس سنوات.

لقد قال الأمين العام: "علينا في هذه اللحظة الحاسمة من التاريخ أن نكون طموحين".

ونحن نرحب بمقترحه إنشاء مجلس دائم لحقوق الإنسان، كما هو مشار في مسودة وثيقة النتائج. إن مثل هذا المجلس يجب أن يقيم بناءه فوق الإنجازات العظيمة للجنة حقوق الإنسان، وأن يتصدى في الوقت نفسه لما شاب عملها من نقاط ضعف. ويتعين عليه أن يكون معقلاً للحماية الدولية لجميع حقوق الإنسان وعاملاً محفزاً لبناء القدرات من أجل وضع حقوق الإنسان موضع النفاذ على الصعيد الوطني.

وترى منظمة العفو الدولية أنه ينبغي على مجلس حقوق الإنسان:

- أن يكون أداة رئيسية من أدوات الأمم المتحدة؛
- مراجعة أوضاع حقوق الإنسان في جميع الدول بصورة علنية وعبر إجراءات شفافة من خلال مراجعات زمالة دورية. وينبغي لهذه المراجعات أن تقوم على معلومات موضوعية توفرها الإجراءات الخاصة المستقلة للأمم المتحدة، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، وغير ذلك من المصادر الموثوقة؛
- أن يتمتع بالقدرة في أي وقت من الأوقات على التعامل السريع مع جميع الأوضاع القطرية التي تتطلب اهتماماً خاصاً؛
- الحفاظ على أوجه قوة لجنة حقوق الإنسان، بما فيها نظام الإجراءات الخاصة والوضع الاستشاري للمنظمات Q?ير الحكومية والممارسات التي تتمتع بها هذه المنظمات في الوقت الراهن؛
- تطبيق القواعد والممارسات الانتخابية التي تكفل إمكان أن تصبح جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء في المجلس؛
- تشجيع مشاركة الأعضاء الذين يظهرون التزاماً بتقوية حقوق الإنسان؛
- أن يتم إنشاؤه من قبل الجمعية العامة عبر عملية منفتحة وشفافة تُشرك المنظمات غير الحكومية في مناقشة تفاصيل المجلس المقترح.

إن قمة سبتمبر/أيلول تمثل فرصة فريدة لإنشاء هيئة فعالة تتصدى لتحديات حقوق الإنسان الراهنة بطريقة تعكس حقيقةً تصور مؤسسي الأمم المتحدة. فهؤلاء أرادوا من الأمم المتحدة أن تكون منظمة عالمية للشعوب، كما هي للدول، وأعلنوا حقوق الإنسان غرضاً ومبدأ من أغراض الأمم المتحدة ومبادئها. ونحن بدورنا ندعو حكوماتكم إلى أن تملك الجرأة اللازمة لتحويل تلك الرؤية إلى حقيقة واقعة في سبتمبر/أيلول.

فإنشاء مجلس قوي لحقوق الإنسان يقوم بدور أداة أساسية للأمم المتحدة سيعكس في نهاية الأمر الأسبقية التي يعطيها ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وبهذه الطريقه، ستكون الأمم المتحدة قد شيَّدت صرحاً شامخاً على درب مسيرتها التاريخية.

خلفية

في NQ- NS من سبتمبر/أيلول المقبل، يلتقي رؤساء الدول في نيويورك في اجتماع كامل النصاب ورفيع المستوى من اجتماعات الدورة الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة بغرض استعراض مدى ما تحقق من تقدم نحو تنفيذ إعلان الألفية لعام OMMM وأهداف التنمية المتصلة به، وتدارس مقترحات الأمين العام للأمم المتحدة التي أوردها في تقريره المعنون "بحرية أكبر: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع". حيث يتضمن التقرير مقترحات لتقوية آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك استبدال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ليحل محلها مجلس دائم لحقوق الإنسان. وضمن التحضيرات لقمة سبتمبر/أيلول، تنعقد في OQ- OP يونيو/حزيران جلسات استماع تفاعلية غير رسمية للجمعية العامة مع ممثلي المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وقد دعيت منظمة العفو الدولية في هذا السياق إلى الإدلاء ببيان تحت البند المتعلق بشعار "حرية العيش بكرامة".